

محكمة يابانية تقضي بسجن متواطئين أمريكيين في هروب كارلوس غصن



(أ ف ب)

قضت محكمة في طوكيو الاثنين بسجن أمريكيين لمساعدتهما كارلوس غصن على الفرار من اليابان نهاية العام 2019 مختبئاً في صندوق كبير مخصص لنقل المعدات الصوتية لتفادي إجراءات التفتيش في المطار. وحكم على مايكل تايلور (60 عاماً)، وهو عضو سابق في القوات الخاصة الأمريكية، بالسجن لمدة عامين وعلى ابنه بيتر تايلور (28 عاماً) بالسجن لمدة عام وثمانية أشهر. واعترف مايكل وبيتر تايلور بالاتهامات الموجهة إليهما خلال محاكمتهما التي بدأت منتصف حزيران/يونيو واعتذرا أمام المحكمة وقالوا إنهما نادمان على أفعالهما، وأكدوا أنهما لم يقوما بذلك بدافع الكسب المادي. ومطلع يوليو/تموز، طلب الادعاء حبس مايكل تايلور لعامين وعشرة أشهر وابنه عامين ونصف عام. وطالب وكلاء الدفاع عنهما بعقوبات مع وقف التنفيذ مؤكداً خصوصاً أن كارلوس غصن هو المدير الرئيسي لكل العملية، وأن مايكل وبيتر تايلور أمضيا عشرة أشهر في الحبس الاحتياطي في الولايات المتحدة قبل تسليمهما إلى اليابان في مارس/آذار من العام الحالي.

لكن القاضي الرئيسي هيديو نيري قال الإثنين إنها جريمة خطيرة لأن احتمال مثل غصن في قاعة المحكمة في اليابان، لم يعد مطروحاً.

وأضاف أن المتهمين نفذوا بنجاح رحلة فرار غير مسبقة إلى الخارج وأديا دوراً استباقياً في هذه العملية

حافز مالي

وقدّر نيري أيضاً أن المتواطئين أقدموا على فعلتهما بسبب مغريات مالية وليس لأن مايكل تايلور تربطه علاقة قرابة من خلال زوجته مع عائلة غصن في لبنان.

وتلقى مايكل وبيتر تايلور أكثر من 860 ألف دولار من مقربين لغصن من أجل التحضير للعملية وتمويلها، وقد استخدم نصف هذا المبلغ تقريباً لاستئجار الطائرات الخاصة. وبعد ذلك، حصلوا على ما يعادل 500 ألف دولار بعملة البيتكوين لدفع أتعاب المحامين، وفقاً للمحققين.

وحالياً يقيم غصن الذي يحمل الجنسيات الفرنسية واللبنانية والبرازيلية، بشكل دائم في لبنان منذ فراره وهو بمنأى عن القضاء الياباني إذ لا يسلم لبنان مواطنيه.

ولا يزال متواطئ مفترض آخر هو رجل من أصل لبناني يُدعى جورج أنطوان زاك، متواريّاً.

في أواخر العام 2019، أُفرج عن كارلوس غصن بكفالة مالية في طوكيو، مع منعه من مغادرة الأراضي اليابانية بانتظار محاكمته لعمليات اختلاس مزعومة عندما كان يرأس شركة نيسان. ولطالما أكد براءته في هذا الملف.

وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2019، بعدما سافر متكرراً من طوكيو إلى أوساكا في قطار فائق السرعة، اختبأ في صندوق كبير مخصص لنقل معدات صوتية كانت فيه ثقوب صغيرة ليتمكن من التنفس.

وأقلت غصن من عمليات التفتيش في مطار كانساي الدولي. إذ إن تفتيش الأمتعة آنذاك لم يكن إلزامياً لركاب الطائرات الخاصة.

قضية أخرى قيد النظر

وعقب ذلك، وصل غصن إلى بيروت عبر إسطنبول في طائرة خاصة أخرى استأجرها لإتمام هذه العملية المدوّية التي أخرجت السلطات اليابانية وهزّت اليابان وقطاع الأعمال فيها.

وفي شباط/فبراير، قضت محكمة في إسطنبول بسجن ثلاثة أشخاص لأكثر من أربع سنوات في هذه القضية، هم مسؤول في شركة تركية لتأجير طائرات خاصة وطيّاران.

ولم يحل فراره دون بدء المحاكمة في أيلول/سبتمبر 2020 في طوكيو. وخضع غصن للاستجواب من قبل محققين فرنسيين في لبنان الشهر الماضي على خلفية الاشتباه بارتكابه سلسلة مخالفات مالية أخرى.

ويحاكم مسؤول الشؤون القانونية السابق في شركة نيسان الأمريكي غريغ كيلى الذي أوقف في اليوم ذاته مع غصن في اليابان في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، بتهمة مساعدة غصن في إخفاء جزء من دخله. ويواجه احتمال الحكم عليه بالسجن عشر سنوات ويتوقع أن يصدر الحكم في قضيته في وقت لاحق من العام.

كان الأمريكي البالغ 64 عاماً يدفع ببراءته منذ البداية، فيما أقرت شركة نيسان التي تحاكم كشخص اعتباري، بالذنب. وحددت اللائحة الاتهامية في هذه المحاكمة في 29 أيلول/سبتمبر والدفع في 27 تشرين الأول/أكتوبر.

